﴿۞إِنَّمَا ٱلصَّدَقَٰتُ لِلۡفُقَرَآءِ وَٱلۡمَسَٰكِينِ وَٱلۡعَٰمِلِينَ عَلَيۡهَا وَٱلۡمُؤَلَّفَةِ قُلُوبُهُمۡ وَفِي ٱلرِّقَابِ وَٱلۡغَٰرِمِينَ وَفِي سَبِيلِ ٱللَّهِ وَٱبۡنِ ٱلسَّبِيلِۖ فَرِيضَةٗ مِّنَ ٱللَّهِۗ وَٱللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٞ ٦٠﴾ [التّوبة: 60]

❁ مُناسَبَةُ الآيَةِ لِمَا قَبْلَها:

المناسبةُ بينَ لَمْزِ المنافقينَ في الصَّدقاتِ، وتفصيلِ مصارفِها بالزَّكاةِ

يقولُ البقاعيُّ: ولمَّا أخبرَ عَن لَمْزِهم في الصَّدقاتِ، وقَرَّرَ مَا هو خيرٌ لَهُم إرشادًا إلى النَّجاةِ، علَّلَ فعلَ رسولِ اللهِ ﷺ فيها، وبيَّنَ أنَّهُ لا يَفعلُ غَيرَهُ؛ لأنَّهُ الحقُّ الَّذي لا يَجوزُ في شرعِهِ الأكمَلِ غيرُهُ، لَمَزوا أو رَغِبوا، فقالَ مُعبِّرًا بأداةِ القصرِ على ما ذُكِرَ: ﴿۞إِنَّمَا ٱلصَّدَقَٰتُ﴾؛ أي: هذا الجنسُ بجميعِ ما صَدَقَ مِن أفرادِهِ[1].

❁ شَرْحُ المُفْرَداتِ:

1) ﴿وَٱلۡعَٰمِلِينَ عَلَيۡهَا﴾: عرَّفَهُمُ الرَّاغبُ بأنَّهُمُ المُتَوَلُّونَ على الصَّدقةِ[2]، أو السُّعاةُ لِجبايَةِ الصَّدَقَةِ، وهَؤُلاءِ يُعطَونَ مِنَ الصَّدَقاتِ بِقَدرِ أُجورِ أعمالِهِم[3].

2) ﴿وَٱلۡمُؤَلَّفَةِ قُلُوبُهُمۡ﴾: الهَمزَةُ واللَّامُ والفاءُ أَصلٌ واحِدٌ، يدُلُّ على انضِمامِ الشَّيءِ إلى الشَّيءِ، وهي الأَشياءُ الكَثيرَةُ أيضًا، وكُلُّ شَيءٍ ضَمَمتَ بَعضَهُ إلى بَعضٍ فَقَد أَلَّفتَهُ تَأليفًا[4]، و﴿وَٱلۡمُؤَلَّفَةِ قُلُوبُهُمۡ﴾ هُمُ الَّذينَ تُؤَلَّفُ؛ أَي: تُؤَنَّسُ نُفوسُهُم لِلإسلامِ مِنَ الَّذينَ دَخَلوا في الإسلامِ بِحِدثانِ عَهدٍ، أَو مِنَ الَّذينَ يَرغَبونَ في الدُّخولِ في الإسلامِ؛ لأنَّهُم قارَبُوا أَن يُسلِمُوا[5].

(1) البقاعيّ، نظم الدّرر: 8/504.
(2) الرّاغب، المفردات: (عمل).
(3) الفخر الرازي، مفاتيح الغيب: 16/85.
(4) ابن فارس، مقاييس اللّغة: (ألف).
(5) ابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 10/236.

3) ﴿ٱلرِّقَابِ﴾: الرِّقابُ جمعُ رقَبة، وهي: اسمٌ لِلعضوِ المَعروفِ، ثمَّ يُعبَّرُ بها عنِ الجملةِ، وجُعِلَ في التَّعارُفِ اسمًا للمماليك، كما عُبِّرَ بالرَّأسِ وبالظَّهرِ عنِ المَركوبِ، وفي الرِّقابِ؛ أي: المُكاتبين منهم، فَهُمُ الَّذين تُصرَفُ إليهمُ الزَّكاةُ[1].

4) ﴿وَٱلْغَٰرِمِينَ﴾: الغَينُ والرَّاءُ والميمُ أَصلٌ صَحيحٌ يدُلُّ على مُلازَمَةٍ ومُلَازَّةٍ، من ذَلكَ الغَريمُ، سُمِّيَ غَريمًا لِلُزومِهِ وإلحاحِهِ..وغُرمُ المالِ من هَذا أَيضًا، سُمِّيَ لأَنَّهُ مالُ الغَريم[2]، والغارِمُونَ: المَدينُونَ الَّذينَ ضاقَت أَموالُهُم عَن أَداءِ ما عَلَيهِم مِنَ الدُّيونِ، بحيثُ يُرزَأُ دائِنوهُم شَيئًا مِن أَموالِهِم، أو يُرزَأُ المَدينونَ ما بَقيَ لَهُم من مالٍ لإقامَةِ أَوَدِ الحَياةِ، فَيَكونُ مِن صَرفِ أَموالٍ مِنَ الصَّدَقاتِ في ذلكَ رَحمَةٌ لِلدَّائِنِ والمَدينِ[3].

5) ﴿سَبِيلِ ٱللَّهِ﴾: السَّبيلُ هو الطَّريقُ، قالَ تعالى: ﴿قُلْ هَٰذِهِۦ سَبِيلِىٓ أَدْعُوٓا۟ إِلَى ٱللَّهِ ۚ عَلَىٰ بَصِيرَةٍ﴾ [يوسف: 108]، ويُعبَّرُ بِهِ عنِ المَذهَبِ، ومنهُ: ﴿وَقَالَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ لِلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ ٱتَّبِعُوا۟ سَبِيلَنَا وَلْنَحْمِلْ خَطَٰيَٰكُمْ﴾ [العنكبوت: 12]؛ أي: طريقتنا في ديننا[4]، وقِيلَ: المقصودُ بقولِهِ: ﴿سَبِيلِ ٱللَّهِ﴾: هُمُ المجاهدونَ في سَبيلِ اللهِ؛ أَي: يُصرَفُ مِن أَموالِ الصَّدَقاتِ ما تُقامُ بِهِ وسائِلُ الجِهادِ مِن آلاتٍ وحِراسَةٍ في الثُّغورِ، كُلُّ ذَلكَ بَرًّا وبَحرًا[5].

6) ﴿وَٱبْنِ ٱلسَّبِيلِ﴾: هو المسافرُ: جُعِلَ ابنَ الطَّريقِ لِمُلازمتِهِ إيَّاهُ[6]، وابنُ السَّبيلِ: الغَريبُ بِغَيرِ قَومِهِ، أُضيفَ إلى السَّبيلِ، بِمَعنَى الطَّريقِ؛ لأَنَّهُ أَولَدَهُ الطَّريقُ الَّذي أَتَى بِهِ، ولَم يَكُنْ مَولودًا في القَومِ، فلِهَذا المَعنَى أُطلِقَ عليهِ لَفظُ (ابنِ السَّبيلِ)[7].

7) ﴿فَرِيضَةً﴾: الفاءُ والرَّاءُ والضَّادُ أَصلٌ صحيحٌ يدُلُّ على تَأثيرٍ في شَيءٍ مِن حَزٍّ أو غَيرِهِ، فالفَرضُ: الحَزُّ في الشَّيءِ، يُقالُ: فَرَضتُ الخَشَبَةَ، والحَزُّ في سِيَةِ القَوسِ: فَرضٌ، حَيثُ يَقَعُ الوَتَرُ، والفَرضُ: الثُّقبُ في الزَّندِ في المَوضِعِ الَّذي يُقدَحُ مِنهُ، والمِفرَضُ: الحَديدَةُ

(1) الرّاغب، المفردات: (رقب).
(2) ابن فارس، مقاييس اللّغة: (غرم).
(3) ابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 10/237.
(4) السّمين الحلبيّ، عمدة الحفّاظ: (سبل).
(5) ابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 10/237.
(6) السّمين الحلبيّ، عمدة الحفّاظ: (سبل).
(7) ابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 10/237.

الَّتي يُحَزُّ بها، ومِنَ البابِ اشتِقاقُ الفَرضِ الَّذي أَوجَبَهُ اللّه تعالى، وسُمِّيَ بذلِكَ؛ لأنَّ لَهُ مَعالِمَ وحُدودًا[1].

❁ المَعْنى الإجْماليُّ:

بيانُ مصارفِ الزَّكاةِ الشَّرعيَّةِ الثَّمانيَةِ بالتَّرتيبِ حسب الأولويَّةِ

بيَّن اللّه ﷻ أنَّ الصَّدقاتِ الّتي يَتطلَّعُ إليها المنافقونَ، والَّتي كانُوا يلمزونَ بها المؤمنين، ينبغي أن لا تُعطَى إلَّا لِلأصنافِ الثَّمانيَةِ الَّتي ذكرتهُمُ الآيةُ، فذكرتِ الآيةُ هنا المَصارِفَ الَّتي يجبُ أن تتوجَّهَ إليها الصَّدقاتُ دونَ غيرِها، فريضةً مِنَ اللّه الَّذي يتَّصفُ بالعلمِ والحكمةِ، فيعلمُ ما يُصلِحُ شأنَ عبادِهِ، ويضعُ الشَّيءَ في مَوضعِهِ الأحقِّ بهِ.

❁ الإيضاحُ اللُّغَويُّ والبَلاغِيُّ:

بلاغةُ الفصلِ:

آيةُ المصارفِ استطرادٌ اعتراضيٌّ أثناءَ الحديثِ عنِ المُنافقينَ

هذه الآيةُ اعتراضٌ بينَ جملةِ ﴿وَمِنْهُم مَّن يَلْمِزُكَ فِي ٱلصَّدَقَٰتِ﴾، وجملةِ ﴿وَمِنْهُمُ ٱلَّذِينَ يُؤْذُونَ ٱلنَّبِيَّ﴾، وهو استطرادٌ نشأَ عن ذكرِ اللَّمزِ في ذكرِ الصَّدقاتِ أُدمِجَ فيه تَبيينُ مَصارفِ الصَّدقاتِ[2]، فهذه الآيةُ توسَّطتِ الآياتِ الَّتي تتحدَّثُ عن صفاتِ المنافقينَ ومواقفِهم المختلفةِ، جاءَت على سبيلِ الاعتراضِ الإطنابيِّ، في بيانِ حقيقةِ الوجوهِ الَّتي ينبغي أن تُنفَقَ فيها الصَّدقاتُ الَّتي لمزوا بها. ويمكنُ على معنًى مِنَ المعاني أن تكونَ استئنافًا بيانيًّا عن سُؤالٍ مُقدَّرٍ بعدَ الآيةِ السَّابقةِ، تقديرُهُ: لماذا يجبُ أن يَرغبوا إلى اللّه، ويُسلِّموا أمرَ توزيعِ الصَّدقاتِ إليهِ؟

بلاغةُ القصرِ الإضافيِّ ونوعه:

التَّعبيرُ عن مصارفِ الزَّكاةِ بالقصرِ؛ لضبطِ مَصارفِ إنفاقِها

في قولِهِ: ﴿*إِنَّمَا ٱلصَّدَقَٰتُ لِلْفُقَرَآءِ﴾ قصرٌ موصوفٍ على صفاتٍ ثمانيَةٍ، وهو قصرٌ إضافيٌّ؛ أي: لا ينبغي أن تُصرَفَ هذه الصَّدقاتُ

(1) ابن فارس، مقاييس اللّغة: (فرض).
(2) ابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 10/234.

إلَّا لِمَن كانَ وصفُهُ أحدَ هذه الأصنافِ الثَّمانيةِ دونَ غيرِهم، يقولُ الزَّمخشريُّ: قصرٌ لجنسِ الصَّدقاتِ على الأصنافِ المعدودةِ، وأنَّها مُختصَّةٌ بها لا يتجاوزُها إلى غيرِها، كأنَّه قِيلَ: إنَّما هِيَ لَهُم لا لِغيرِهم[1]، وجاءَ القصرُ هنا بـ ﴿إِنَّمَا﴾ دونَ غيرِها؛ لأنَّ هذا الأمرَ ثابتٌ مُقرَّرٌ، لا ينبغي الشَّكُّ فيه مِن قبلِ المُخاطَبينَ، وفي توجيهِهِ لِلمُنافقينَ يكونُ قصرَ قلبٍ لمعتقداتِهِم، في أنَّه ينبغي أن تكونَ هذه الصَّدقاتُ لهم.

معنى(ال) في: ﴿*إِنَّمَا ٱلصَّدَقَٰتُ﴾:

أفادَت(الـ) هنا الجنسَ؛ أي: جنسُ الصَّدقاتِ كُلِّها، ويمكن حمْلُها على العهديَّةِ في أنَّها يُرادُ بها الصَّدقاتُ الَّتي تقدَّمتِ الإشارةُ إليها بقولِهِ: ﴿وَمِنْهُم مَّن يَلْمِزُكَ فِي ٱلصَّدَقَٰتِ﴾.

الصَّدقاتُ لأصحابِ الحاجاتِ، كما فصَّلَ في المصارفِ المذكوراتِ

نكتةُ التَّعبيرِ عنِ (الزَّكاةِ) بلفظِ ﴿ٱلصَّدَقَٰتُ﴾:

يقولُ الشَّعراويُّ: ما دامَ الحقُّ ﷻ، قد حدَّدَ لها مصارفَ، فهي الزَّكاةُ، ولسائلٍ أن يَسألَ: لماذا لم يَقُلِ الحقُّ ﷻ: الزَّكاة، وقالَ: الصَّدقة؟

ونقولُ: ألَا ترى - في المجتمعاتِ غيرِ الإيمانيَّةِ المُلحدةِ - أنَّ مِنَ النَّاسِ مَنْ يفكِّرونَ في إنشاءِ مُؤسَّساتٍ اجتماعيَّةٍ لرعايةِ الفقراءِ؟ إنَّ عطْفَ الإنسانِ على أخيهِ الإنسانِ، هو أمرٌ غريزيٌّ خلقَهُ اللَّهُ فينا جميعًا، ولذلك كان يجبُ أن نفهمَ أنَّ الزَّكاةَ صدقةٌ، ولو لم يُشرعْها اللَّهُ لكانَ يجبُ أن يُقدِّمَها الإنسانُ لأخيه الإنسانِ، وحوادثُ الكونِ كلُّها تدُلُّ على صِدقِ وصفِ الحقِّ ﷻ لِلزَّكاةِ بأنَّها صَدقةٌ؛ لأنَّها تأتي تَطوُّعًا مِن غيرِ المؤمنِ، وغيرِ المُلتزمِ بالتَّشريعِ، ويحسُّ القادرُ بالسَّعادةِ، وهو يعطي لغيرِ القادرِ، وهي غريزةٌ وضعَها اللَّهُ في خلقِهِ؛ لِيخفِّفَ مِنَ الشَّقاءِ في الكونِ[2].

الزَّكاةُ صدقةٌ لِما فيها مِن معاني الصِّدقِ والإحساسِ الإنسانيِّ

(1) الزَّمخشريّ، الكشّاف: 2/282.

(2) الشّعراويّ، تفسير الشّعراويّ: 9/5220 - 5221.

معنى اللَّامِ في: ﴿لِلْفُقَرَآءِ﴾:

قولُهُ تعالى: ﴿إِنَّمَا ٱلصَّدَقَٰتُ لِلْفُقَرَآءِ﴾، اللَّامُ هنا يمكنُ أن تفيدَ معنى الاستحقاقِ أو التَّخصيصِ أو التَّمليكِ بناءً على المعاني الَّتي يمكنُ أن تُحمَلَ عليها الآيةُ، وعلى حقيقةِ القصرِ فيها، ولذلك تنوَّعَت آراءُ الفقهاءِ في معناها[1].

الفقيرُ مَن له أدنى شيءٍ، وهو مَن لا يملكُ قوتَ عامِهِ

معنى(أل) في لفظَي: ﴿لِلْفُقَرَآءِ﴾ و﴿وَٱلْمَسَٰكِينِ﴾:

الأفضلُ حمْلُها على الجنسِ؛ أي: جنس الأصنافِ المذكورةِ لِمَنِ انطبقَ عليهم هذا الوصفُ، لا أن يُرادَ بهم فئاتٌ مُحدَّدةٌ مَعروفةٌ؛ فإنَّ العِبرَةَ بعمومِ اللَّفظِ لا بخصوصِ السَّببِ.

العِبرَةُ بعمومِ اللَّفظِ، لا بخصوصِ السَّببِ

الموقعُ الصَّرفيُّ لِلأصنافِ الخمسةِ:

قولُهُ تعالى: ﴿لِلْفُقَرَآءِ وَٱلْمَسَٰكِينِ وَٱلْعَٰمِلِينَ عَلَيْهَا وَٱلْمُؤَلَّفَةِ قُلُوبُهُمْ وَفِى ٱلرِّقَابِ وَٱلْغَٰرِمِينَ﴾، هذه الأسماءُ الخمسةُ، هي صفاتٌ مُشبَّهةٌ وأسماءُ فاعلين، جاءَت في حالةِ الجمعِ؛ أي: المتَّصفينَ بالفقرِ أو المَسكَنَةِ، أو العملِ عليها وغير ذلك.

تُصرَفُ الصَّدقاتُ لِلأصنافِ المذكورةِ، كما تفصِّلُهُ السُّنَّةُ المأثورةُ

نكتةُ استعمالِ الحرفِ (على) في: ﴿وَٱلْعَٰمِلِينَ عَلَيْهَا﴾:

اختيارُ حرفِ (على) في هذا المقامِ لِما يُشعِرُ به أصلُ مَعناهُ مِنَ التَّمكُّنِ؛ أي: العامِلينَ لأجلِها عملًا قَويًّا؛ لأنَّ السُّعاةَ يَتَجشَّمونَ مَشقَّةً وعملًا عَظيمًا، ولعلَّ الإشعارَ بذلكَ لِقصدِ الإيماءِ إلى أنَّ عِلَّةَ استحقاقِهِم مُركَّبةٌ مِن أمرَينِ: كَونُ عملِهِم لِفائدةِ الصَّدقةِ، وكَونُهُ شاقًّا، ويَجوزُ أن تكونَ (على) دالَّةً على الاستعلاءِ المَجازيِّ، وهو استعلاءُ التَّصَرُّفِ، كَما يُقالُ: هُوَ عامِلٌ على المدينةِ؛ والمعنى هنا: أي: العامِلينَ لِلنَّبيِّ أو لِلخليفةِ على الصَّدقاتِ؛ أي: مُتَمَكِّنينَ مِنَ

لِلعامِلينَ على الزَّكاةِ الثَّمن منها، لِما يَتَجشَّمونَهُ مِن مَشقَّةٍ

(1) الفقراءُ والمساكينُ في هذه الآية صنفان مُتفاوتان، فالفقيرُ أشدُّ حاجةً مِنَ المسكين، لأنَّ اللهَ بدأَ بهم، ولا يبدأُ إلَّا بالأهمِّ فالأهمِّ، ففُسِّرَ الفقيرُ بأنَّه الَّذي لا يجدُ شيئًا، أو يجدُ بعضَ كفايتِهِ دونَ نصفِها. والمسكينُ: الَّذي يجدُ نصفَها فأكثر، ولا يجدُ تمامَ كفايتِهِ، لأنَّه لو وجدَها لكانَ غنيًّا، فيعطون مِنَ الزَّكاةِ ما يزولُ به فقرُهُم ومَسكَنَتُهُم. ينظر: السّعديّ، تيسير الكريم الرّحمن، ص: 341.

العملِ فيها[1]، ولا شكَّ أنَّ حرفَ الاستعلاءِ فيهِ توجيهٌ لِلعاملينَ عليها بضرورةِ التَّمكُّنِ منها والسَّيطرةِ على مَدَاخلِها ومَخارجِها؛ لأنَّها حقٌّ للَّهِ في مالِ الأغنياءِ، ويُعطَى لِلمُستحقِّينَ.

نكتةُ بناءِ ﴿وَٱلْمُؤَلَّفَةِ قُلُوبُهُمْ﴾:

الإسلامُ تأليفُ قلوبٍ، لا إخضاعُ جوارحَ

بُنِي قولُهُ: ﴿وَٱلْمُؤَلَّفَةِ﴾على المفعولِ، و﴿قُلُوبُهُمْ﴾نائبُ فاعلٍ؛ وذلك لأنَّ الفاعلَ مَعروفٌ مُقرَّرٌ، فاللهُ تعالى يقولُ: ﴿لَوْ أَنفَقْتَ مَا فِي ٱلْأَرْضِ جَمِيعًا مَّآ أَلَّفْتَ بَيْنَ قُلُوبِهِمْ وَلَٰكِنَّ ٱللَّهَ أَلَّفَ بَيْنَهُمْ﴾ [الأنفال: 63]؛ فحذْفُ الفاعلِ للإيجازِ، وللانشغالِ بهذهِ الصِّفةِ دونَ النَّظرِ لِمَن وصفَهُم بها.

نكتةُ العدولِ مِنِ استعمالِ اللَّامِ إلى استعمالِ (في):

تغايرُ استعمالِ الحروفِ، يدلُّ على قوَّةِ استحقاقِ كلِّ صنفٍ منهم

ذكر صاحبُ (إعراب القرآنِ وبيانه) في قولِهِ تعالى: ﴿*إِنَّمَا ٱلصَّدَقَٰتُ لِلْفُقَرَآءِ﴾: أنّه عدلَ عنِ (اللَّام) إلى (في) في الأربعةِ الأخيرةِ، وذلك لسرٍّ يخفى، وهو أنَّ الأصنافَ الأربعةَ الأوائلَ - وهُمُ الفقراءُ، والمساكينُ، والعاملونَ عليها، والمؤلَّفةُ قلوبهم - مُلَّاكٌ لِما عساهُ يَدفعُ إليهم، فكانَ دخولُ اللَّامِ لائقًا بهم، وأمَّا الأربعةُ الأواخرُ فلا يملِكونَ ما يُصرَفُ نحوهم، بل ولا يُصرَف إلى أيديهم ولكن يُصرف في مَصالحَ تتعلَّقُ بهم، فالمالُ الَّذي يُصرَفُ (في الرِّقاب) إنَّما يتناوَلُهُ السَّادةُ المُكاتِبونَ والبائعونَ، فلَيسَ نَصيبُهم مَصروفًا إلى أيديهم، حتَّى يُعَبَّرَ عن ذلكَ باللَّامِ المُشعِرَةِ بتملُّكِهم لِمَا يُصرَفُ نحوَهُم، وإنَّما هُم مَحالٌّ لِهذا الصَّرفِ والمصلحةِ المتعلِّقةِ به، وكذلك (الغارمون) إنَّما يُصرَفُ نَصيبُهم لِأربابِ دُيُونِهم تخليصًا لِذِمَمِهم لا لَهُم، وأمَّا ﴿سَبِيلِ ٱللَّهِ﴾ فواضحٌ فيه ذلك، وأمَّا ﴿وَٱبْنِ ٱلسَّبِيلِ﴾ فكأنَّهُ كانَ مُندرِجًا في سبيلِ اللهِ، وإنَّما أُفرِدَ بالذِّكر تنبيهًا على خُصُوصيَّتِهِ[2][3].

(1) ابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 10/236.

(2) محمد رضا، تفسير المنار: 10/4436.

(3) درويش، إعراب القرآن وبيانه: 4/118 - 119، ويُنظر: محمد رضا، تفسير المنار: 10/4436.

وقد ذكرَ الزَّمخشريُّ نكتةً أخرى لهذا العدولِ في استعمالِ الحرفَين، فقال: "فإنْ قلتَ: لمَ عدلَ عن اللَّام إلى (في) في الأربعةِ الأخيرةِ؟ قلتُ: للإيذانِ بأنَّهُم أرسخُ في استحقاقِ التَّصدُّقِ عليهم ممَّن سبقَ ذكرُهُ؛ لأنَّ (في) للوعاءِ، فنبَّهَ على أنَّهُم أحقَّاءُ بأن تُوضعَ فيهم الصَّدقاتُ، ويُجعلوا مظنَّةً لها ومَصبًّا، وذلك لِما في فكِّ الرِّقابِ مِنَ الكتابةِ أو الرِّقِّ أو الأسرِ، وفي فكِّ الغارمينَ مِنَ الغُرمِ مِنَ التَّخليصِ والإنقاذِ، ولجمعِ الغازي الفقيرِ أو المُنقَطِعِ في الحجِّ بينَ الفقرِ والعبادةِ، وكذلك ابنُ السَّبيلِ جامعٌ بينَ الفقرِ والغربةِ عنِ الأهلِ والمالِ[1].

نكتةُ حذفِ المضافِ وإقامةِ المضافِ إليه مكانَهُ في ﴿وَفِي ٱلرِّقَابِ﴾:

قولُهُ: ﴿وَفِي ٱلرِّقَابِ﴾ هناك مضافٌ محذوفٌ لدلالةِ المضافِ إليه عليه، وهو (فكُّ)، وتقديرُهُ: (وفي فكِّ الرِّقابِ)، وحذفُهُ للإيجازِ، "ونقولُ: لم يأتِ الإسلامُ بالرِّقِّ؛ لأنَّ الرِّقَّ كانَ موجودًا قُبيلَ البعثةِ المحمَّديَّةِ، وجاءَ الإسلامُ بالعتقِ ليُصفِّي الرِّقَّ، فجعلَ مِن فَكِّ الرَّقبةِ كفَّارةً لبعضِ الذُّنوبِ، وجعلَ مِن مَصارفِ الزَّكاةِ عتقَ العبيدِ، وقد نَزَلَ القرآنُ وقتَ أن كانَت منابعُ الرِّقِّ مُتعدِّدَةً"[2].

الإسلامُ صفَّى نظامَ الرِّقِّ تدريجيًّا، وشجَّعَ على تحرير العبيد

نكتةُ عدمِ تكرارِ ﴿وَفِي﴾:

يقولُ الزَّمخشريُّ: وتكريرُ (في) في قولِهِ: ﴿وَفِي سَبِيلِ ٱللَّهِ وَٱبْنِ ٱلسَّبِيلِ﴾، فيه فضلُ ترجيحٍ لهذين على الرَّقابِ والغارمينَ[3]، ومعنى كلامِهِ أنَّ الكلامَ كانَ يمكنُ أن يكونَ: وفي الرِّقاب والغارمينَ وسبيلِ اللهِ وابنِ السَّبيل، فلمَّا جيءَ بـ (في) مرَّةً ثانيةً، وفُصِلَ بها بينَ الغارمينَ وبينَ سبيلِ اللهِ، عُلِمَ أنَّ ﴿سَبِيلِ ٱللَّهِ﴾ أوكدُ في استحقاقِ النَّفقةِ.

التَّلميحُ إلى أنَّ (سبيل الله) أوكدُ في استحقاقِ الصَّدقةِ

(1) الزّمخشريّ، الكشّاف: 2/283.
(2) الشّعراويّ، تفسير الشّعراويّ: 9/5223.
(3) الزّمخشريّ، الكشّاف: 2/283.

نكتةُ عطفِ ﴿وَٱبۡنِ ٱلسَّبِيلِۖ﴾ على: ﴿وَفِي سَبِيلِ ٱللَّهِ﴾:

قالَ الآلوسيُّ: وأمَّا ابنُ السَّبيلِ فكأنَّهُ كانَ مُندرِجًا في سبيلِ اللّٰه، وإنَّما أُفرِدَ بالذِّكرِ تنبيهًا على خصوصيَّتِهِ مع أنَّهُ مُجرَّدٌ مِنَ الحرفَين جميعًا[1]، ويُعمَّمُ في ذلك الحكم، فابنُ السَّبيل هو كلُّ غريبٍ صادفَتهُ ظروفٌ صعبةٌ، ولا يجدُ ما يعودُ به إلى بلدِهِ[2]، فالمفروضُ أن تُمدَّ لهُ يدُ المعونةِ، ولو كان غنيًّا في بلدِهِ؛ لأنَّه ربَّما انقطعَت بهِ السُّبلُ، ولا مالَ لهُ، فلا معنى لِغناهُ في بلدِهِ، إذا كانَ لا يملِكُ ما يُنفقُ، في مكانِ إقامتِهِ في حالِ سفرِهِ.

يُصرَفُ لابنِ السَّبيلِ مِنَ الزَّكاةِ، ولو كانَ غنيًّا في بلادِهِ

نكتةُ إفرادِ ﴿وَٱبۡنِ ٱلسَّبِيلِۖ﴾:

جاءَ ابنُ السَّبيلِ في قولِهِ: ﴿وَٱبۡنِ ٱلسَّبِيلِۖ فَرِيضَةٗ مِّنَ ٱللَّهِۗ﴾ مُفردًا دونَ بقيَّةِ الأصنافِ في الآيةِ الكريمةِ، وقد علَّلَ ابنُ عرفةَ ذلك بقولِهِ: فإنْ قلتَ: لِمَ جمعَ الكلَّ، وأفردَ ابنَ السَّبيل؟ قلْنا: لِكثرتِهِم باعتبارِ الوجودِ الخارجيِّ، وقلَّةِ ابنِ السَّبيلِ[3]. ويقولُ الآلوسيُّ: ابنُ السَّبيلِ؛ أي: المُسافرُ - كما قالَهُ مجاهد - وسُمِّي بذلكَ لِمُلازمتِهِ الطَّريقَ في السَّفرِ أو لأنَّ الطَّريقَ تبرزُهُ، فكأنَّها ولدَتهُ، وكأنَّ إفرادَهُ لانفرادِهِ عن أحبابِهِ ووطنِهِ وأصحابِهِ، فهو أبدًا يَتوقُ إلى الجمعِ، ويَشتاقُ إلى الرَّبعِ، والكريمُ يحنُّ إلى وطنِهِ حنينَ الشَّارفِ إلى عَطَنِهِ، أو لأنَّه لَمَّا لم يكُنْ بينَ أبناءِ السَّبيلِ والمُعطيَ تَعارُفٌ غالبًا، يَهُونُ أمرُ الإعطاءِ، ويرغبُ فيه أفرادُهم لِيهونَ أمرُ إعطائِهِم، ولِيشيرَ إلى أنَّهم وإنْ كانُوا جمعًا ينبغي أن يُعتَبروا كنفسٍ واحدةٍ، فلا يضجرُ مِن إعطائِهِم لِعدمِ مَعرفتِهِم، وبُعدِ مَنفعتِهِم، فَلْيُفهَمْ[4].

إفرادُ ابنِ السَّبيل يدلُّ على مصاعبِ غربتِهِ

(1) الآلوسيّ، روح المعاني: 10/180.
(2) الشّعراويّ، تفسير الشّعراويّ: 9/5228.
(3) ابن عرفة، تفسير ابن عرفة: 1/210.
(4) الآلوسيّ، روح المعاني: 1/443 - 444.

بلاغةُ الاستعارةِ في: ﴿وَٱبۡنِ ٱلسَّبِيلِۖ﴾:

استعمالُ المجازِ في السِّياقِ، يزيدُ الصُّورةَ جمالًا ووضوحًا

إضافةُ الابنِ هنا للسَّبيلِ مجازيَّةٌ؛ حيثُ شبَّهتِ الآيةُ السَّبيلَ بالأمِّ الَّتي تَلِدُ بجامعِ المُلازمةِ وعدمِ المفارقةِ، على سبيلِ الاستعارةِ المكنيَّةِ التَّخييليَّةِ.

بلاغةُ التَّرتيبِ بينَ الأصنافِ الثَّمانيةِ:

دلَّ التَّرتيبُ في ذكرِ الأصنافِ الثَّمانيةِ على تقديمِ الأهمِّ فالأهمِّ

يقولُ صاحبُ (تفسير المنار): "والتَّرتيبُ في هَذِهِ الأَصنافِ لِبَيانِ الأَحَقِّ فالأَحَقِّ لِلصَّدَقاتِ، على القاعِدَةِ الغالِبَةِ عِندَ فُصَحاءِ العَرَبِ في تَقديمِ الأَهَمِّ فالأَهَمِّ على ما دونَهُ في المَوضوعِ، وإِنْ كانَتِ الواوُ لا تُفيدُ التَّرتيبَ في مَعطوفاتِها، فالفُقَراءُ والمَساكينُ أَحَقُّ مِن غَيرِهِم بِهَذِهِ الصَّدَقاتِ؛ لأَنَّهُمُ المَقصودونَ بِها أَوَّلًا وبالذَّاتِ، بِدَليلِ الحَديثِ المُتَقَدِّمِ: «**تُؤخَذُ مِن أَغنيائِهِم**، فَتُرَدُّ في فُقَرائِهِم»، ويَليهِمُ العامِلونَ عليها؛ لأَنَّهُم هُمُ الَّذينَ يَقومونَ بِجَمعِها وحِفظِها، وقالَ بَعضُ الفُقَهاءِ: إِنَّهُم أَوَّلُ مَن يُعطَى عُملَتَهُ مِنها إِلَّا إِذا كانَ لَهُم رَواتِبُ مِن بَيتِ المالِ، أَو رَأَى ولِيُّ الأَمرِ إِعطاءَهُم عمالَتَهُم مِنهُ، ويَليهِمُ المُؤَلَّفَةُ قُلوبُهُم عِندَ الحاجَةِ إِلَيهِم، وهُم يُعطَونَ مِنَ الغَنائِمِ أَيضًا، فالحاجَةُ إِلَيهِم عارِضَةٌ لا كالعامِلينَ على الصَّدَقاتِ، ويَليهِم مَصلَحَةُ فَكِّ الرِّقابِ والعِتقِ، وهيَ المَصالِحُ مِنَ الاجتِماعيَّةِ الكَماليَّةِ لا الضَّروريَّةِ، فإِنَّ تَأخيرَها لا يُرهِقُ مَعوزًا كالفَقيرِ، ولا يُضَيِّعُ مَصلَحَةً تَشتَدُّ الحاجَةُ إِلَيها كَتأليفِ القُلوبِ، ويَليها مُساعَدَةُ الغارِمِ على الخُروجِ مِن غُرمِهِ، فَهوَ دونَ مُساعَدَةِ الرَّقيقِ على الخُروجِ مِن رِقِّهِ، ويَليهِمُ المَصلَحَةُ العامَّةُ المُعَبَّرُ عنها بِسَبيلِ اللهِ، فهيَ مِن قَبيلِ العامِّ الَّذي يُرادُ بِهِ ما وراءَ ذَلِكَ الخاصِّ ممَّا قَبلَها الَّذي تَكثُرُ الحاجَةُ إِلَيهِ، وأَمَّا ابنُ السَّبيلِ فهو دونَ جَميعِ ما قَبلَهُ لِنُدرَةِ وُجودِهِ"[1].

(1) محمد رضا، تفسير المنار: 10/436.

دلالةُ الموقعِ النَّحويِّ والصَّرفيِّ لقولِهِ: ﴿فَرِيضَةً﴾:

قولُهُ: ﴿فَرِيضَةً﴾ هنا مَفعولٌ مطلقٌ لفعلٍ محذوفٍ؛ أي: فرضَ اللّهُ ذلك فريضةً، ويجوزُ إعرابُها حالًا مِنَ الفقراءِ ومَن بعدَهُم؛ أي: إنَّما الصَّدقاتُ كائنةٌ لهم حالَ كونِها فريضةً، وهي فعيلةٌ بمعنى مَفروضة، وإنَّما دخلَتها التّاءُ، وحقُّها أن يَستويَ فيها المذكَّرُ والمؤنَّثُ؛ لِجريانِها مَجرَى الأسماءِ كالنَّطيحةِ[1].

معنى (فريضة) على وزنِ (فعيلة) بمعنى (مَفعولة)؛ أي (مَفروضة)

معنى ﴿مِّنَ﴾ في: ﴿مِّنَ ٱللَّهِ﴾:

﴿مِّنَ﴾ هنا ابتدائيَّةٌ على معنى أنَّ هذه الفريضةَ ابتدأَت مِنَ اللّه، ومَوقعُ شبهِ الجملةِ هنا على أنَّها صفةٌ لِلفريضةِ، و"هذا التَّشريعُ، هو فرضٌ مُحكَمٌ فرضَهُ اللّهُ على المُسلمينَ، وأوجبَ عليهم أداءَهُ، على هذا الوجهِ الَّذي شرعَهُ"[2].

كلُّ ما فرضَهُ اللّهُ رحمةٌ وحكمةٌ ونفعٌ

معنى الواو في: ﴿وَٱللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ﴾:

الأظهرُ أن تكونَ الواو هنا لِلحالِ على معنى: أنَّ ما تقدَّمَ مِن توزيعِ أنصبةِ الزَّكاةِ كانَ فريضةً مِنَ اللّه، والحالُ أنَّهُ عليمٌ فيما يُصلِحُ أحوالَكُم، حكيمٌ في تقديرِ هذه الأنصبةِ، يضعُ الشَّيءَ في مَوضِعِهِ.

علمُ اللّهِ وحكمتُهُ، يُعطي اليقينَ بصلاحيَّةِ أحكامِهِ لِمقاصِدِهِ

نكتةُ التَّذييلِ بـ ﴿عَلِيمٌ حَكِيمٌ﴾:

التَّذييلُ بصفةِ العلمِ ناسبَ علمَهُ ﷻ بما يُصلِحُ شأنَ عبادِهِ، وعِلمَه بما يَلمزُ بهِ المنافقونَ في شأنِ الصَّدقاتِ، وأمَّا صفةُ الحكمةِ فهي الأليقُ بتقسيمِ الصَّدقاتِ إلى ثمانيةِ أقسامٍ جاءَت وَفقَ هذا التَّرتيبِ.

إتمامُ الخطابِ بشمولِ علمِهِ بالمَصارفِ، وعلوِّ حكمتِهِ بأحكامِهِ

نكتةُ تقديمِ العلمِ على الحكمةِ وتنكيرِهِما:

تتقدَّمُ صفةُ العلمِ على صفةِ الحكمةِ في أغلبِ مَواضِعِ اقترانِهما

العلمُ والحكمةُ صفتانِ للهِ تمثِّلان كمالَ الوصفِ، وروعةَ الإيجازِ

(1) درويش، إعراب القرآن وبيانه: 4/118.
(2) الخطيب، التّفسير القرآنيّ للقرآن: 5/820.

في القرآنِ الكريمِ؛ لأنَّ العلمَ يسبقُ الحكمةَ، ويتقدَّمُ عليها، والحكمةُ لا تكونُ إلَّا وفقَ علمِ اللّه الأزليِّ، ونذكرُ هنا أيضًا تنكيرَ الاسمَين الجليلَين، وقد أفادَ تنكيرُ هذَين الاسمَين هنا معانيَ التَّعظيمِ لِلعليِّ العظيمِ.

عنوان الكتاب:
موسوعة التفسير البلاغي، المجلد السابع عشر، سورة التوبة من الآية 23 إلى الآية 86
مجمع القرآن الكريم بالشارقة، الشارقة، دولة الإمارات العربية المتحدة
*
التنفيذ والنشر: منشورات القاسمي، الشارقة، دولة الإمارات العربية المتحدة
سنة الطبع: 1445هـ - 2024م
©حقوق الطبع والنشر محفوظة لمنشورات القاسمي
الطبعة الأولى: 2024م
*
الفهرسة الوصفية أثناء النشر:
مكتبة الشارقة العامة، هيئة الشارقة للكتاب، الشارقة، الإمارات العربية المتحدة

227.366
م ق. ت
التفسير البلاغي للقرآن: المجلد السابع عشر، سورة التوبة من الآية 23 إلى الآية 86 [إشراف مجمع القرآن الكريم، قسم الدراسات والبحوث ؛ المدير العلمي امحمد صافي المستغانمي].-
الشارقة، الإمارات العربية المتحدة : منشورات القاسمي، 2024.
مج. 17 ، 808 صفحة؛ 24x17 سم.
ردمك : 978-9948-768-14-2
يشتمل على ارجاعات ببليوجرافية.
مج. 17 : المجلد السابع عشر، سورة التوبة من الآية 23 إلى الآية 86.
1-القرآن - تفاسير نحوية 2- القرآن، بديع 3- القرآن، بلاغة 4- القرآن - سور وآيات 5- القرآن- ألفاظ أ- العنوان ب - مجمع القرآن الكريم (الشارقة، الإمارات العربية المتحدة).
قسم الدراسات والبحوث

الترقيم الدولي : 978-9948-768-14-2
*
إذن طباعة رقم: MC-03-01-4716310 بتاريخ 2024/01/24م،
مكتب تنظيم الإعلام، وزارة الثقافة والشباب، الإمارات العربية المتحدة
*
الفئة العمرية : E
«تم تصنيف وتحديد الفئة العمرية التي تلائم محتوى الكتب وفقاً لنظام التصنيف العمري الصادر عن المجلس الوطني للإعلام»
*
الطباعة: AL Bony Printing Press - Sharjah, UAE
الإخراج الفني: عاصم محمد زكي «النجار»